توفي منهم «١٢٥» وانضم ٨٧ الى احزاب اخرى

قصة ألف مؤسس للمؤتمر الشعبي العام

ألف مؤسس حملوا على عاتقهم مهمة تأسيس المؤتمر الشعبي العام والتوفيق بين الرؤى الوطنية للقوى السياسية التي كانت متواجدة على الساحة قبل ٢٥ عاماً في شمال الوطن. الف مؤسس توفي منهم ١٢٥ وخرج ٨٧ عضواً بعد الوحدة لينضموا الى احزابهم الاصلية والبعض انشأ حزباً جديداً بعد اعلان التعددية السياسية. البدايات التي سبقت قيام المؤتمر وكيف جرت اكبر واوسع عملية حوار سياسي في اليمن يتحدث عنها اثنين من ابرز المؤسسين.

عبدالولي المذابي

■ والبداية مع الدكتور احمد محمد الاصبحي امين سر اللجنة الدائة السابق الذي يقول :

– تحاور الناس تلقائياً وعفوياً عبر الصحافة والتلفزيون والإذاعة ومن خلال مجلس الشعب التأسسيسي ومجموعة من المفكرين ونخب فكرية وسياسية ليس لها انتماء سياسي محدد، وتحاور الجميع حول صيغة الميثاق الوطني، ثم تحاورت القيادات الإدارية في الدولة بدون تغليب جهة على أخرى.

ثم جاءت بعد ذلك عملية الحوار الوطني الذي صدر به قرار رئيس الجمهورية رقم «٥» لسنة ١٩٨٢م، وقضى بتشكيل لجنة الحوار الوطني مكونة من ٥١ شخصاً يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي.

■ الى أي اتجاه كانت تنتمي الأغلبية؟

– لم يكن هناك جهة مسيطرة.. الجميع شارك، والرئيس قال لهم: «خذوا وقتكم وتحاوروا».. ولم يكن هناك تدخل من أية جهة.. وتحاور الجميع بروح ديمقراطية عالية حتى أولئك الذين كنا نعتقد أنهم لن يجتمعوا.. واتفق الجميع على الانطلاق من الثوابت الوطنية دون الانتصار لمصلحة حزب.. وكان أساس الحوار هو تغليب المصلحة الوطنية والحفاظ على الثوابت «الاسلام، أهداف الثورة، النظام الجمهوري».وبعد إعداد الصياغة بدأنا نفكر في كيفية عرضها على الشعب وتم إعداد استمارات استبيان وعمل مجموعات، ومؤتمرات شعبية مصغرة، وبالتالي استعادة الاستمارات وفرز آراء المواطنين وتقييمهم، والاستفادة منها.. وهذا يؤكد أن المؤتمر الشعبي العام والميثاق الوطني صيغة شعبية وليست رؤية حزب بعينه.

ومن أجل أن يطمئن الجميع الى أن الصياغة لا تعبر عن حزب فقد تم تشكيل موتمرات مصغرة في المحافظات مكونة من ٧٠٠ شخص أضيف اليهم ٣٠٠ شخص بقرار جمهوري، واجتمعوا وتحاوروا وخرجوا بالصيغة النهائية، وهذا يؤكد أيضاً أن الميثاق الوطني صيغة شعبية لا غلبة لأي حزب فيه.

حماية الميثاق

■ما دور المؤسسين الألف؟

– هؤلاء تم تشكيلهم لحماية الميثاق الوطني وتطبيق مبادئه والعمل على ضمان استمرار المؤتمر، وبالتالي كان لابد أن يكون هناك نظام أساسي ولوائح داخلية وأمانة سر ولجنة دائمة.

وقد تطور هذا العدد وارتفع ليصل الى ١٨ ألف عضو حتى تجاوز مليوني عضو حالياً.

– هناك الكثير من الأعضاء المؤسسين خرجوا من عباءة المؤتمر بعد الوحدة لينضموا الي أحزاب أخرى والبعض شكل أحزاباً جديدة.. ومعظم قيادات الأحزاب البارزة كانوا أعضاء مؤسسين في المؤتمر مثل عبدالوهاب الآنسي ومحمد قحطان وحمود هاشم الذارحي في التجمع اليمني للاصلاح وسلطان العتواني وعبده الجندي في الأحزاب الناصرية، وغيرهم.

وكان لدينا في المؤتمر قبل الوحدة تعددية منابرية في اطار المؤتمر تحولت بعد الوحدة الى تعددية سياسية، وبدأت عملية استقطاب الأعضاء من المحافظات الجنوبية والشمالية لمختلف الأحزاب، وشكل المؤتمر لجاناً في المحافظات الجنوبية لاستقطاب اعضاء وتكوين فروع له وكذلك الحزب الاشتراكي وبقية الأحزاب الأخرى.

الذين انسلخوا من المؤتمر يدَّعون أنهم ينطلقون من الميثاق الوطني والجميع يؤكدون التزامهم بالثوابت الوطنية.ولدينا أعداد كبيرة من قيادات الحزب الاشتراكي انضموا الى المؤتمر بأشخاصهم وذابوا فيه وأصبحوا من خيرة الرجال مثل عبدالقادر باجمال الأمين العام الحالي للمؤتمر، وعبدربه منصور هادي، ومحمد حسين العيدروس، وعبدالله مجيديع، وأحمد عبيد بن دغر وغيرهم.

■ عملية التداول السلمي للسلطة داخل المؤتمر.. كيف تقيمونها، وما الثمار التي حققتها خلال ربع قرن من مسيرة المؤتمر؟

– التداول السلمي للسلطة في المؤتمر يعد أنموذجاً مشرفاً يتباهى به المؤتمر بين الأحزاب، وفيه تأكيد على أنه سيستمر ولن يتوقف لأنه ينطلق من أساس ديمقراطي انتخابي ثابت في نظمه الداخلية فليس هناك أي من قياداته ثابت بل يتم تغييرهم بالانتخاب أو التزكية، وقد أكد الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر في أحد اللقاءات أن من كان في الصف الأمامي وأصبح في الصف الثاني أو الثالث فإنه مايزال عضواً في المؤتمر فالعمل ليس احتكاراً لأشخاص.

والتداول جزء من المنهيجة الديمقراطية للمؤتمر المؤكدة على ضرورة التغيير والتطوير، ويتعزز التداول السلمي للسلطة من خلال العلاقات التكوينية الداخلية بمعنى أن الجميع مقتنع بأنه يؤدي دوراً.. خاصة أولئك الذين صهرتهم مراحل قيام المؤتمر بكل ما فيها من روح وبالقدر الذي نقف على انجازات المؤتمر مطلوب من الأعضاء في مختلف التكوينات التطلع لايجاد آليات تتوافق مع تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي لتكون أنموذجاً في العطاء والتفاهم والقيادة الابداعية في العمل من أجل الوطن، فبرنامج الرئيس لم يعد حكراً بل أصبح برنامجاً وطنياً.

■ د. احمد الاصبحي

المؤتمر اوجد مفهوم التعدد المنابري الذي افرز لاحقاً التعدد السياسي

المؤتمر.. ولجنة الحوار الوطني

■يقول الأستاذ/ حسين عبدالله المقدمي– رئيس لجنة الحوار الوطني– سابقاً:

– لاشك أن بداية الانفراج للظروف الصعبة التي كانت قائمة بين الشمال سابقاً كانت بداية التفكير في وجود ميثاق وطني، تجمع عليه الأمة، وتلتزم به الدولة خلال فترة تصالح وطني، والتفاهم على أقصى حد من الوئام والوحدة الوطنية في ظل ذلك الميثاق المرحلي والذي سيأتي بعده حتماً الدستور الدائم، وكان ذلك في بداية الثمانينيات عندما صدر القرار الجمهوري بتشكيل لجنة الحوار الوطني، والتي ضمت كل القوى الوطنية وكل الاتجاهات الفكرية أينما كانت وتشكلت من واحد وخمسين عضواً، مثلت تقريباً كل الأحزاب التي كانت موجودة بصورة غير رسمية، ولكنها موجودة بالفعل، ولقد بدأت لجنة الحوار أعمالها بعد صدور القرار الجمهوري مباشرة في أجواء غير مناسبة.. فقد واجهت معارضة شديدة ضد إنشائها وتشكيلها من تلك الرموز السياسية والشخصيات قيام أي شكل جديد مفيد ونافع لمستقبل اليمن.. ولكن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، كان مصراً على وجود الميثاق ونجاحه، وعلى أن تمثل لجنة الحوار كل القوى الوطنية بدلاً من الاستمرار في الضياع والصراع، والفراغ السياسي، والمناوشات التي كانت قائمة في المناطق الوسطى.. ولقد كان محقاً وعلى صواب في اعتزامه على نجاح الفكرة ووجود ميثاق وطني.. ومازلت– بالمناسبة– أتذكر إصراره على ذلك وتشجيعه اللجنة دائماً، وإيمانه بالفكرة وصوابها.. كما أنه قد حرص على أن يتمثل في اللجنة كل الاتجاهات، حتى أقصى اليمين وأقصى اليسار– إن جاز لنا هذا التعبير– لأنه بعد قيام اللجنة ومباشرتها لأعمالها، اتضح أن الكل وطنيون، وأنه في الواقع ليس في اليمن تطرف بالمعنى المعروف، ومن يقرأ القرار الجمهوري ويستعرض الأسماء سيتأكد من ذلك، وبحسب التصنيفات التي كانت قائمة قبل الحوار.

لقد كانت فكرة تشكيل لجنة الحوار موفقة وعظيمة، حيث واصلت اللجنة أعمالها وواجهت في البداية صعوبات لعدم وجود ثقة بين الأعضاء أنفسهم، ولكن بالحوار وتعرف بعضهم على بعض وتوافر حسن النية والتفاهم، وبدأ كل الأعضاء يشعرون بأهمية المرحلة، وأهمية الحوار، وأنه أفضل وأحسن وسيلة.

لقد اختلفنا أثناء الحوار، وتوقفنا عند بعض المواد أسابيع حتى اقتنعنا جميعاً بالصيغة الفضلى.. وكان الاستاذ محمد عبدالله الفسيل أكثرنا حدة ونقاشاً في مواقف كثيرة، ولكنه في الأخير كان يقتنع برأي الأغلبية، وفي حالات كثيرة، كان يقنع الأعضاء بفكرته ورأيه..

ولقد كان له– والحق يقال– اليد الطولى في التعديل والمقدمة، وليس معنى هذا أن الأخوة الأعضاء لم يسهموا، بل لقد كان الاسهام من الجميع، وكانت تجربة وطنية رائعة سار الوطن بعدها إلى ما وصل إليه الآن، من الوحدة الوطنية، وحرية الصحافة، والديمقراطية ممثلة بالتعددية الحزبية مهما كان القصور فيها فأول الغيث قطرة..

لقد قال لي بعض السياسيين الأجانب من السفراء الأصدقاء في بلادنا بأن اليمن قد تخطت صعوبات كبيرة وكثيرة آخرها الحرب الأهلية، ثم الخلاف مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، والاتفاق على مذكرة التفاهم، وأن السفراء أو بعضهم كانوا يرون أن اليمن قد لاتستقر طوال الفترات السابقة أو الماضية، فقد كان الشمال والجنوب، والأحزاب، والمزايدات، والخلافات الداخلية، ومشاكل كثيرة.

لقد كان الحوار الانطلاقة الأولى كما سبق.. فعلى المؤتمر الشعبي بالذات أن يواصل الخطى وأن يركز على إكمال المهمات وإنجاحها التي هي أمامه: من التنظيم الجيد والالتزام الصارم بكل اللوائح والأنظمة والقوانين، فمستقبل هذا التنظيم وغيره من التنظيمات هو مستقبل اليمن، والتنافس مع الآخرين على خدمة الوطن والوصول به إلى المكانة اللائقة به بين الأمم..

وحول التداول السلمي للسلطة داخل المؤتمر أكد المقدمي أنه كان عملاً مخططاً ويحتل أولوية في أدبيات المؤتمر وبرامجه السياسية التي اتخذت من الديمقراطية أساساً وخطاً رئيسياً.. وعن خريطة الانتماءات السياسية لمؤسسي المؤتمر الشعبي العام يقول إنه تشكيلة موسعة تضم كافة القوى الوطنية السياسية الفاعلة في المجتمع، واشتركت فيها عناصر حزبية كان عملها ممنوعاً آنذاك، مثل الاخوان المسلمين والبعثيين والناصريين والاشتراكيين، والجميع شاركوا بفاعلية في صياغة الميثاق الوطني.. ويرى المقدمي أن العناصر التي خرجت من عباءة المؤتمر لتنضم الى أحزاب اخرى أبدت التزاماً لابأس به بمبادئ الميثاق الوطني.

■ د . احمد الاصبحي : مهمة المؤسسين كانت حماية الميثاق الوطني ونشر مبادئه وتطبيقها

■ حسين المقدمي : قيام المؤتمر احدث انفراجاً كبيراً في الحياة السياسية اليمنية

تعاونية وديمقراطية

والدليل على ذلك أن المؤتمر لم يشهد انشقاقاً في كافة المراحل الانتخابية من قبل أشخاص خسروا في التنافس على موقع معين، وهذا يؤكد احترام المؤتمريين للإرادة الشعبية واحترامهم للقيادة مما يجعلهم ملتزمين ومنضبطين.. واستطيع القول إن المؤسسين عموماً ثبتوا ولم يكونوا انتهازيين لأنهم أسهموا في تشكيل البنية الديمقراطية للمؤتمر.

■ كيف تقيمون مسيرة المؤتمر.. بعد ربع قرن.

– اعتقد أن النجاحات كبيرة والاخفاقات لا تُذكر، وأبرز انجازات المؤتمر في تقديري هو ما حققه خلال مسيرة الوحدة التي أنجزها وحافظ عليها، وكان المثال الرائع في ايجاد مفهوم التعدد المنابري الذي أفرز لاحقاً التعدد السياسي، وكذلك برامج المؤتمر التي تجسدت من خلال الخطط الخمسية للتنمية وبناء الدولة، والأهم من ذلك هو الأمن والاستقرار.

واستطيع القول إن الطموحات كبيرة ولكن الامكانات دونها..

نحو دور أكبر للمؤتمر

بلا شك إن تأسيس المؤتمر الشعبي العام جاء في ظل أجواء سياسية مشحونة بالتوتر والقلق والشمولية.. لا توجد تعددية ولا حريات ولاحقوق إنسان في شمال الوطن وجنوبه.

جاءت فكرة المؤتمر في شمال اليمن كأول عملية سياسية نتجت عن حوار بين الدولة ممثلة بشخص الرئيس وبين الشخصيات الوطنية المستقلة والقيادات السياسية غير المعترف بها والتي تمارس نشاطاً حزبياً سرياً.. واتفق الجميع على أن يكون المؤتمر مرحلة انتقالية من الحكم الشمولي إلى التعددية في إطار جمهوري، أي أن المؤتمر مثّل في تلك المرحلة إطاراً لكل الأحزاب والشخصيات الاجتماعية والوطنية.

بعد فترة من الصراع المسلح في المناطق الوسطى، كانت السجون مليئة بالسياسيين وعمليات التعذيب النفسي والجسدي والملاحقات الأمنية، كان شعارها (من تحزَّب فقد خان) وشعار آخر (مَن طلب السياسة دفع رأسه ثمناً لها) ولدت فكرة المؤتمر في شمال الوطن كبداية لمرحلة تحول عظيمة نحو إطلاق الحقوق والحريات السياسية المكبَّلة بأغلال الشمولية، وفي الوقت الذي انتعشت فيه الحركة السياسية في الشمال وأعطيت للأحزاب والتنظيمات السياسية المحظورة فرصة للتعبير عن آرائها دخل الجنوب في أحداث يناير وأسفر عنها مأساة قتل فيها الأخ آخاه وحدث ذلك الانقسام الكبير داخل صفوف الحزب الاشتراكي، في وقت استطاع الرئيس علي عبدالله صالح أن يمتلك سياسة مرنة أكدت حرصه على إخراج الوطن من دوامة الديكتاتوريات والصراعات والحروب بين الشطرين إلى مرحلة جديدة وصلت أزهى مراحلها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م التي تم فيها إعلان الوحدة على أساس التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان بهدف التداول السلمي للسلطة.

عبده الجندي

في هذا الإطار نستطيع أن نقول ان المؤتمر بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح لعب دوراً رئيسياً في التحول من الشمولية والتشطير إلى الوحدة القائمة على الديمقراطية، وفي الوقت الذي خرجت الأحزاب والتنظيمات المنضوية تحت لواء المؤتمر لتشكيل أحزابها الخاصة، ظل المؤتمر هو التنظيم الأكثر جماهيرية الذي تجمعت فيه كل التجارب الحزبية السابقة ومنحته طاقات سياسية تعكس التعدد والتنوع في إطار الوحدة..لجنة الحوار الوطني شكلت واستوعبت مختلف الأحزاب السرية المحظورة، في مقدمتها الاخوان المسلمون والبعث والاشتراكي والناصري، لأن المؤتمر كان عبارة عن إطار عام به منابر.. لذلك فإن التنوع الذي وقف وراء تشكيل المؤتمر نتيجة الحوار الموسع جعل منه حزب الأغلبية دون منافس.

مازال المؤتمر الشعبي العام هو حزب الأغلبية وبالتالي ينظر إليه الآخر بأنه الأكثر مسئولية في استيعاب كل الآراء، وبالتأكيد أن حواره الجاري الآن مع أحزاب اللقاء المشترك يشكل حلاً للتجاوزات الناتجة عن العصبية الحزبية.

كم نحن بحاجة اليوم إلى أن يكون المؤتمر صاحب دور في تفعيل عملية الحوار وتقريب وجهات النظر على قاعدة أن حكام اليوم هم معارضو الغد والعكس صحيح، والمطلوب من الجميع الحوار على قاعدة الوحدة لأن الاختلاف على الوصول إلى السلطة أمر طبيعي بين أحزاب متنافسة، ولكن يجب أن يتم عبر برامج وانتخابات حرة ونزيهة من منطلق احتكام الجميع للمرجعية الدستورية والقانونية في تنظيم التداول السلمي للسلطة وعدم الانسياق وراء الخطابات الدعائية المثيرة للفتن الناتجة عن المزايدات السياسية.. اختلفت الآراء وأصبح الذين خرجوا من المؤتمر بالأمس يتطلعون لأن يصبحوا بديلاً له، وهذا من حقهم ولكن من خلال الاحتكام للهيئة الناخبة وليس من خلال إثارة الناس والإساءة للثوابت وتوظيف الأزمات السياسية العارضة لخدمة أغراض حزبية.

في الوقت الذي ندعو المؤتمر إلى أن يظل دائماً صاحب دور قيادي في إخراج الوطن من الأزمات وان يتعامل مع المعارضة بقلب مفتوح وعامر بالحب وألا تتسم ردود أفعاله بالشطط من منطلق الخوف على السلطة.. ننصح المعارضة أيضاً بأن تدخل إلى عقول الناخبين وقلوبهم والحصول على ثقة الأغلبية.. وهذا لايتم بالخطابات الدعائية المنفرة والبيانات السياسية العقيمة من منطلق الطمع بالسلطة، لأن توظيف أزمات الناس لتحقيق أهداف سياسية لاتليق بالمعارضة.. التي هي أحوج اليوم إلى التعاون مع الحزب الحاكم وتقديم الرأي والاسهام الفاعل في التخفيف من معاناة الناس بعيداً عن حسابات الفعل ورد الفعل اللامعقولة واللامقبولة.

دعم وتفعيل إصلاحات السلطة القضائية ورفع القدرات المهنية للقضاة وتحسين أدوار المحاكم